S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22263
26 February 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

تقرير الامين العام عن فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق

(عن الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١)

مقدمة

١ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار ٦٨٥ (١٩٩١) ، الذي قرر فيه تجديد ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وطلب الى الامين العام أن يقدم خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩١ تقريرا عن مشاوراته الاضافية مع الاطراف بصدد مستقبل فريق المراقبين ، مشفوعا بتوصياته حول هذا الموضوع .

٢ - وطبقا لذلك ، يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ ، ويهدف الى تزويد مجلس الامن بوصف للطريقة التي قام بها فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق بتنفيذ الولاية الموكلة اليه خلال تلك الفترة .

٣ - وتجدر الاشارة الى انني أوصيت في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من تقريري المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (S/22148) بتمديد ولاية الفريق لفترة شهر واحد لتمكين الفريق من مواصلة مساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاقية التي تم التوصل اليها في اجتماعهما الفني المعقود في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

٤ - ونتيجة للاعمال الحربية في منطقة الخليج الفارسي ، واصل الفريق العمل فقط في الجزء الايراني من منطقته ، ولكنه ابقى على اتصاله المنتظم بالسلطات العراقية من خلال اجتماعات تعقد على الحدود .

تكوين الفريق وقيادته ووزعه

٥ - تولى قيادة فريق مراقبي الامم المتحدة العميد س. أنعام خان (بنغلاديش) ، رئيس الفريق بالنيابة ، وعلى الجانب الايراني ، واصل العقيد هـ ، بورولا (فنلندا) العمل بوصفه مساعدا بالنيابة لرئيس الفريق ، بينما ظل العقيد ب. غرابنر ، المنقول الآن مؤقتا الى قبرص ، مساعدا بالنيابة لرئيس الفريق .

٦ - وفي بداية شباط/فبراير عاد الى الوطن الام ٢٢ مراقبا عسكريا من الجانب العراقي كانت صوف تنتهي مدة خدمتهم في الفريق خلال ذلك الشهر . وفي ٤ شباط/فبراير ، نقل مؤقتا الى قبرص باقي المراقبين القادمين من العراق ، وأقيم في قبرص مقر مكوّن من الحد الادنى المطلوب للعمل ، وظل المراقبون فيه بانتظار العودة الى العراق في النهاية .

٧ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ ، كانت قوة الفريق ، بما فيها المنقولون مؤقتا الى قبرص ، على النحو التالي :

مراقبو الامم المتحدة العسكريون

أوروغواي	٩
ايرلندا	١
ايطاليا	٩
بنغلاديش (بما في ذلك رئيس فريق المراقبين العسكريين بالنيابة)	١
بولندا	١
تركيا	١
الدانمرك	٣
زامبيا	١
السويد	٧
فنلندا (بما في ذلك مساعد رئيس فريق المراقبين العسكريين بالنيابة)	٩

(يتبع)

مراقبو الامم المتحدة العسكريون (تابع)

كندا	٤
ماليزيا	١٠
النرويج	١
النمسا (بما في ذلك مساعد رئيس المراقبين العسكريين بالنيابة)	١
نيوزيلندا	١
الهند	١١
هنغاريا	١٥
يوغوسلافيا	١١
	٩٦

وحدة الشرطة العسكرية

ايرلندا	١٦

القسم الطبي

النمسا	٢
المجموع (الافراد العسكريون)	١١٤

٨ - وأما المراقبون الذين غادروا في شباط/فبراير فلم يُحل محلهم أحد لان عمليات التناوب العادية أوقفت لفترة الولاية هذه . والدول الاعضاء المساهمة بمراقبين عسكريين التي لم تعد ممثلة في الفريق في الوقت الحاضر هي : الارجنتين ، واستراليا ، والسنغال ، وغانا ، وكينيا ، ونيجيريا .

٩ - وطائرة أوتر ذات المحركين المستأجرة تجاريا أعيدت الى كندا في ٣١ كانون الثاني/يناير . وأما طائرة جتستريم المقدمة على سبيل التبرع من حكومة سويسرا والموجودة الآن في طهران فلا تزال توفر الدعم الجوي للفريق .

العمليات

١٠ - ظل الوضع العام على طول الحدود المعترف بها دوليا هادئا للغاية خلال فترة الولاية . ونظرا للنقل المؤقت للمراقبين من بغداد في كانون الثاني/يناير ، ظل

الفريق يرصد الحدود المعترف بها دوليا من الجانب الايراني فقط . وتم القيام بخمسة وتسعين دورية ، بما فيها تلك الرامية الى فحص المواضيع المتنازع عليها .

١١ - وواصل الطرفان تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل اليه خلال اجتماعهما الفني المعقود في طهران في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (انظر : S/22148 ، الفقرات من ١٤ الى ١٧) ، وقدم الفريق المساعدة في هذه العملية . وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ ، تمكن الفريق من التأكد من أنه تم الانسحاب من المواقع الاخيرة المتنازع عليها على طول الحدود المعترف بها دوليا . وبذلك تم انسحاب جميع القوات الى الحدود المعترف بها دوليا على النحو الوارد وصفه في المعاهدة المتعلقة بحدود الدول وعلاقات الجوار بين ايران والعراق[(١)] والمؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٥ وبروتوكولاتها ومرفقاتها . وهذا مكّن الفريق من إكمال التحقق والتثبت من الانسحاب وفقا لولايته المستمدة من الفقرتين ١ و ٢ من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

١٢ - ونسّق الفريق أيضا عملية انشاء أفرقة مشتركة للمسح مهمتها مسح المناطق المشكوك في تحديد مكانها بدقة على الحدود المعترف بها دوليا بالنظر الى وعورة الأراضي وبغية تحديد مكان أية مواضع في هذه المناطق .

١٣ - ووفقا لاتفاق ٦ كانون الثاني/يناير ، واصل الطرفان تعاونهما بصدد تبادل المعلومات المتعلقة بحقول الالغام التي لا توجد علامات عليها .

١٤ - وخلال فترة الولاية الحالية ، أبلغت السلطات العراقية الفريق بأن منطقة الفصل المتوخاة في اتفاق ٦ كانون الثاني/يناير اقيمت على الجانب العراقي من الحدود المعترف بها دوليا . إلا أنه بالنظر الى الوقد المؤقت لعمليات الفريق في العراق لم يتمكن الفريق من التأكد من ذلك على الارض . وأبلغت السلطات الايرانية أيضا الفريق بأنها بدأت اقامة منطقة الفصل على جانبها من الحدود ، ولكنها لم تطلب مساعدة من الفريق في أثناء هذه العملية . وبالنظر الى القيود القائمة على حرية الفريق في الحركة المشار اليها في الفقرة ١٧ أدناه ، لا يستطيع الفريق أن يتأكد من التقدم المحرز على الجانب الايراني من الحدود أيضا .

١٥ - ونتيجة للتطورات في المنطقة ، لم يتم عقد الاجتماع الفني الثاني الذي كان الطرفان قد اتفقا على عقده في بغداد في ٢٨ أو ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وينظر الطرفان في المكان والزمان البديلين والممكنين لعقد هذا الاجتماع .

العلاقات مع الطرفين

١٦ - في فترة الولاية الحالية كلها ، سافرت قيادة الفريق من طهران الى الحدود لعقد اجتماعات اسبوعية في الاراضي العراقية مع اللجنة العراقية العليا للتنسيق ، محافظة بذلك على الاتصال مع السلطات العراقية على مستوى رفيع على النحو المناسب . كما عقد المراقبون العسكريون للفريق من الجانب الايراني اجتماعات منتظمة مع موظفي الاتصال العراقيين على الحدود .

١٧ - وعلى الجانب الايراني ، استمرت عمليات الفريق كما في أثناء فترة الولاية السابقة ، وذلك بمساعدة سلطات جمهورية ايران الاسلامية . إلا أن دوريات الفريق واجهت قيودا متزايدة على حرية حركتها ، ذكرت السلطات الايرانية أنها اضطرت لفرضها نتيجة للحالة في المنطقة . وهذه القيود التي احتج الفريق عليها تجعل مهام الفريق في جوار الحدود محصورة فعليا بفحص المواضع القليلة الباقية من المواضع المتنازع عليها وباجتماعات الحدود مع السلطات العراقية .

الملاحظات

١٨ - مع عظيم الارتياح أُبلغ مجلس الامن بإكمال انسحاب قوات الجانبين أخيرا الى الحدود الدولية المعترف بها المحددة في معاهدة ١٩٧٥ . ويمكن الآن اعتبار أن الفقرتين ١ و ٢ من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) قد تم تنفيذهما . تبقى مسألة إقامة منطقة فصل ومنطقة حد من الاسلحة اللتين تضمنهما تقريري المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ (S/20093) كترتيبات يمكن أن تساعد على تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة بين الطرفين ، الى أن يتم التفاوض بشأن تسوية شاملة . وقد أبلغ كلا الجانبين فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق أنه وفقا للاتفاق الذي أبرماه في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، فقد بدأ - وفي حالة العراق ، فقد أتمت - إقامة منطقة فصل . وأن المأمول أن يقوم الفريق بدور في رصد وتأكيد هذه العملية . إلا أنه للاسباب التي أوضحتها في الفقرة ١٤ أعلاه فقد تبين عدم إمكان القيام بذلك .

١٩ - وفي المشاورات التي أجريت مؤخرا مع ممثليهما الدائمين تم إبلاغ كلا الجانبين بالنتيجة التي توصلت إليها ، ومؤداها أنه ، في ظل الظروف الموضحة في هذا التقرير ، فقد حان الوقت لاعتبار أن الفقرتين ١ و ٢ من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) قد تم تنفيذهما ، وللمضي قدما بتحويل وجود الامم المتحدة في بلديهما الى وجود يعينني

على نحو أكثر ملاءمة على الاضطلاع بالمهام المتبقية التي عهد بها إليّ الامين العام بموجب الفقرات الاخرى من منطوق ذلك القرار . وهذه المهام في جوهرها مهام سياسية وليست عسكرية ، ومن ثم فقد أبلغت الطرفين باعتزامي أن أوصي مجلس الامن بأن تحل محل الفريق مكاتب مدنية صغيرة . ومع ذلك ، فسيضم المكتبان الموجودان في بغداد وطهران مراقبتين عسكريتين أو ثلاثة ليكونوا موجودين لبحث أية صعوبات ذات طبيعة عسكرية قد تنشأ على الحدود ويساعدوا على حلها . ويمكن زيادة عدد المراقبين العسكريين ، رهنا بموافقة مجلس الامن ، إذا ما رئى أن الظروف تبرر ذلك .

٣٠ - وبناء على ذلك فإنني أوصي بألا يتخذ مجلس الامن أي اجراء بشأن تمديد ولاية فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق ، التي ستنتهي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . وفي الوقت نفسه ، سيتم في أقرب وقت ممكن سحب أفراد الفريق المتبقين في جمهورية إيران الاسلامية ، وكذلك أولئك الذين كانوا في الجانب العراقي ثم أعيد وزعهم مؤقتا الى قبرص ، باستثناء مَن سيحتاج إليهم الامر للعمل في المكاتب المدنية المقترحة .

٣١ - بقي فقط أن أشيد بأولئك الذين أسهموا في نجاح فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق خلال السنتين ونصف السنة الاخيرة . وأعرب ، أولا ، عن امتناني لحكومَتَي جمهورية إيران الاسلامية والعراق لما قدمتاه من تعاون للفريق ، وللعلاقات الودية التي احتفظ بها ممثلوهما دائما مع أفراد الفريق ، بالرغم من الصعوبات التي كانت تحدث من حين الى آخر . ثانيا ، فإنني أشكر الحكومات الـ ٢٦ التي أسهمت بأفراد عسكريين في الفريق لما قدمته من دعم لهذه العملية الهامة من عمليات صيانة السلم ، وبخاصة لما أبدته من صبر خلال الاشهر الاخيرة التي تعذر فيها التخطيط مسبقا إلا لفترة لا تزيد على أسابيع قليلة قادمة . وأخيرا ، فإنني أشيد بالرجال والنساء ، عسكريين ومدنيين ، دوليين ومعينين محليا ، الذين اضطلعوا بمهامهم بتفان واقتدار رائعين ، والذين أسهموا هذا الإسهام الممتاز في إنهاء حرب طويلة قاسية .

الحواشي

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٠١٧ ، الرقم ١٤٩٠٣ .

- - - - -